

المؤسسة العربية للبحوث والدراسات الاستشارية ذ.م.م.

البيانات المالية

31 ديسمبر 2010

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة أعضاء المؤسسة العربية للبحوث والدراسات الاستشارية ذ.م.م.

تقرير حول البيانات المالية

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة للمؤسسة العربية للبحوث والدراسات الاستشارية ذ.م.م. ("الشركة") والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2010 وبيانات الدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

مسؤولية مراقبي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من أخطاء مادية.

يشتمل التدقيق على تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول المبالغ والإفصاحات التي تتضمنها البيانات المالية. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مراقبي الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت تلك الأخطاء بسبب الغش أو الخطأ. عند تقييم هذه المخاطر، يأخذ مراقبو الحسابات في الاعتبار أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد الشركة للبيانات المالية والعرض العادل لها، وذلك من أجل وضع إجراءات تدقيق تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض التعبير عن رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية للشركة. ويشتمل التدقيق أيضاً على تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة وصحة التقديرات المحاسبية الهامة التي أجرتها الإدارة، وكذلك تقييم العرض الشامل للبيانات المالية.

باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقييم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

أساس الرأي المتحفظ

إن النظام المحاسبي المطبق بالشركة لا يتمكن من تقديم تقرير تقادم موثوق به لرصيد الخمم التجارية المدينة كما في 31 ديسمبر 2010. ولذلك فإننا لم نتمكن من الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول مدى كفاية مخصص انخفاض قيمة الخمم التجارية المدينة كما في 31 ديسمبر 2010 بمبلغ 157,138 دينار كويتي. وبالتالي، فإننا لم نتمكن من تحديد إذا ما كان من الضروري إجراء أي تعديل على هذا المبلغ.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة أعضاء
المؤسسة العربية للبحوث والدراسات الاستشارية ذ.م.م. (تتمة)

الرأي

في رأينا، باستثناء تأثير الأمور المبينة في فقرة "أساس الرأي المتحفظ" أعلاه، فإن البيانات المالية تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2010 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن الشركة تحتفظ بدفاتر حسابية منتظمة وأن البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأننا، باستثناء المحبوبة المبينة في فقرة "أساس الرأي المتحفظ" أعلاه، قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية تتضمن جميع المعلومات التي يتطلبها قانون الشركات التجارية لعام 1960 والتعديلات اللاحقة له وعقد تأسيس الشركة وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 مخالفات لقانون الشركات التجارية لعام 1960 والتعديلات اللاحقة له أو عقد تأسيس الشركة على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط الشركة أو مركزها المالي.



وليد عبد الله العصيمي

سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة 1 - الكويت
من العيان والعصيمي وشركاهم
عضو في إرنست ويونغ

5 سبتمبر 2011

الكويت

بيان الدخل الشامل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

2009 دينار كويتي	2010 دينار كويتي	إيضاحات	
3,470,006	3,137,609		الإيرادات
(2,920,043)	(2,760,681)		تكاليف مباشرة
549,963	376,928		مجمّل الربح
(372,034)	(340,815)		مصروفات إدارية
(107,067)	(70,030)	8	مخصص انخفاض قيمة النعم التجارية المدينة
-	(42,719)		إطفاء موجودات غير ملموسة
(24,058)	(6,470)		مصروفات بيع وتوزيع
9,263	6,123		إيرادات أخرى
56,067	(76,983)	5	ربح السنة
37,858	(23,239)		إيرادات شاملة أخرى
93,925	(100,222)		تعديل تحويل عملات أجنبية
			إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة

بيان المركز المالي
في 31 ديسمبر 2010

2009	2010	إيضاحات	الموجودات
دينار كويتي	دينار كويتي		موجودات غير متداولة
70,180	95,563	6	أثاث ومعدات
42,719	-		موجودات غير ملموسة
112,899	95,563		
			موجودات متداولة
25,300	140,706	7	إجمالي المبلغ المستحق من عملاء عن أعمال عقود
1,596,735	1,277,686	8	مدينون ومدفوعات مقدماً
454,265	547,692	9	أرصدة لدى البنوك وتقدم
2,076,300	1,966,084		
2,189,199	2,061,647		مجموع الموجودات
			حقوق الملكية والمطلوبات
			حقوق الملكية
150,000	150,000	10	رأس المال
98,637	98,637	11	احتياطي قانوني
103,126	103,126	11	احتياطي عام
750,021	673,038		أرباح محتفظ بها
(24,467)	(47,706)		احتياطي تحويل عملات أجنبية
1,077,317	977,095		إجمالي حقوق الملكية
			مطلوبات غير متداولة
633,522	683,748	12	مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
			مطلوبات متداولة
12,098	-	7	إجمالي المبلغ المستحق إلى عملاء عن أعمال عقود
442,412	368,848	13	دائنون آخرون ومصروفات مستحقة
23,850	31,956	9	حسابات مكشوفة لدى البنوك
1,111,882	1,084,552		إجمالي المطلوبات
2,189,199	2,061,647		مجموع حقوق الملكية والمطلوبات



فوزي محمد عبد المحسن الخرافي
(نيابة عن محمد عبد المحسن الخرافي - عضو)



سامي حفيظ رفول
عضو

المؤسسة العربية للبحوث والدراسات الاستشارية ذ.م.م.

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

	رأس الحال	احتياطي قانوني	احتياطي عام	أرباح محتفظ بها	احتياطي تحويل عملات أجنبية	المجموع دينار كويتي
في 1 يناير 2010	150,000	98,637	103,126	750,021	(24,467)	1,077,317
خسارة السنة	-	-	-	(76,983)	-	(76,983)
خسائر شاملة أخرى	-	-	-	-	(23,239)	(23,239)
إجمالي الخسائر الشاملة للسنة	-	-	-	(76,983)	(23,239)	(100,222)
الرصيد في 31 ديسمبر 2010	150,000	98,637	103,126	673,038	(47,706)	977,095
في 1 يناير 2009	150,000	93,030	97,519	705,168	(62,325)	983,392
ربح السنة	-	-	-	56,067	-	56,067
إيرادات شاملة أخرى	-	-	-	-	37,858	37,858
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	-	-	-	56,067	37,858	93,925
المحول إلى الاحتياطي	-	5,607	5,607	(11,214)	-	-
في 31 ديسمبر 2009	150,000	98,637	103,126	750,021	(24,467)	1,077,317

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 17 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

2009 دينار كويتي	2010 دينار كويتي	إيضاحات	أنشطة العمليات
56,067	(76,983)		(خسارة) ربح السنة
			تعديلات لـ:
38,656	80,829		استهلاك وإطفاء
107,067	70,030	8	مخصص انخفاض قيمة النظم التجارية المدينة
84,352	104,115	12	مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
(4,384)	(6,123)		إيرادات فوائد
281,758	171,868		
			التغيرات في رأس المال العامل:
37,994	(115,406)		إجمالي المبالغ المستحقة من عملاء عن أعمال عقود
(4,770)	(12,098)		إجمالي المبالغ المستحقة إلى عملاء عن أعمال عقود
(289,834)	249,019		مدينون ومدفوعات مقدماً
45,184	(73,564)		دائنون ومصروفات مستحقة
70,332	219,819		النقد الناتج من العمليات
(29,979)	(38,601)	12	مكافأة نهاية الخدمة للموظفين مدفوعة
4,384	6,123		فوائد مستلمة
44,737	187,341		صافي النقد الناتج من أنشطة العمليات
			أنشطة الاستثمار
(26,506)	(64,457)	6	شراء أثاث ومعدات
(42,719)	-		إضافات إلى الموجودات غير الملموسة
18,227	4,253		الحركة في ودائع قصيرة الأجل مجمدة
(50,998)	(60,204)		صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار
(6,261)	127,137		صافي الزيادة (النقص) في النقد والنقد المعادل
53,812	(37,563)		صافي تعديل تحويل عملات أجنبية
346,380	393,931		النقد والنقد المعادل في بداية السنة
393,931	483,505	9	النقد والنقد المعادل في نهاية السنة

1- نشاط الشركة

تم التصريح بإصدار البيانات المالية للمؤسسة العربية للبحوث والدراسات الاستشارية ذ.م.م. (الشركة) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 وفقاً لقرار الأعضاء في 5 سبتمبر 2011.

إن الشركة هي شركة ذات مسؤولية محدودة تأسست في يونيو 1980 ومسجلة في الكويت وتقوم بإجراء بحوث التسويق والاستشارات المتعلقة بها في أقطار عديدة بالشرق الأوسط. يقع مكتب الشركة المسجل في منطقة القبلة قطعة 12 قسيمة 6. للشركة فروع في البحرين والأردن وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. في هذه الفروع يتم تنفيذ عمليات الشركة تحت أسماء أمناء. أكد هؤلاء الأمناء كتابة على أن الشركة هي المالك المستفيد من هذه العمليات. وعليه، فإن هذه البيانات المالية تتضمن المبالغ المتعلقة بهذه العمليات.

2.1 أساس الإعداد

بيان الالتزام

أعدت البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، ووفقاً لمتطلبات القرار الوزاري رقم 18 لعام 1990 ذات الصلة.

أساس الإعداد

إن العملة الأساسية للشركة هي الدرهم الإماراتي. تم إعداد البيانات المالية بالدينار الكويتي وهي عملة التقارير المالية للشركة بالكويت.

تعد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

2.2 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

تحقق الإيرادات

تتحقق الإيرادات إلى الحد الذي يصبح فيه تدفق المزايا الاقتصادية للشركة محتملاً ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوقة منها بصرف النظر عن موعد السداد. يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المستلم باستثناء الخصومات والتخفيضات. تقوم الشركة بتقييم ترتيبات إيراداتها مقابل معايير معينة لتحديد ما إذا كانت تعمل كوكيل أو كشركة أساسية. وانتهت إلى أنها تعمل على أنها شركة أساسية تعمل عن نفسها في جميع ترتيبات إيراداتها. يجب الوفاء بمعايير التحقق المحددة التالية قبل تحقق الإيرادات:

يتحقق إيرادات العقود التي تشتمل على تقييم خدمات بالرجوع إلى مرحلة الإتمام للعقد استناداً إلى دراسات داخلية للأعمال المنجزة، وعندما يكون من غير الممكن تقدير الناتج من العقد بصورة موثوقة منها، تحتسب الإيرادات فقط في حدود المصروفات المتكبدة التي يمكن استردادها. يتم تحقق أوامر التغيير والمطالبات عندما يتم قبولها من العملاء. عندما يكون من المحتمل أن يتجاوز إجمالي تكاليف العقد إجمالي الإيرادات، تقيد الخسارة المتوقعة على الفور كمصروف في بيان الدخل الشامل.

أثاث ومعدات

يسجل الأثاث والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة.

يحتسب الاستهلاك على أساس القسط الثابت استناداً إلى الأعمار الإنتاجية المقرة كما يلي:

2.2 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أثاث ومعدات (تتمة)

4 سنوات	* معدات مكتبية وأجهزة وبرامج كمبيوتر
4 سنوات	* أثاث وتركيبات مكتبية
5 سنوات	* سيارات

يتم رسملة المصروفات المتكبدة لاستبدال بند من بنود الأثاث والمعدات التي يتم المحاسبة عنها بصورة منفصلة ويتم شطب القيمة الدفترية للعنصر المستبدل. ويتم رسملة المصروفات اللاحقة الأخرى عندما تحقق زيادة المنافع الاقتصادية لبند الموجودات الثابتة المتعلقة بها. وتتحقق كافة المصروفات الأخرى في بيان الدخل عند تكبدها.

إن بند الأثاث والمعدات وأي جزء جوهرى مسجل مبدئياً يتم عدم تحققه عند البيع أو عند عدم توقع منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو بيعه. تدرج أي أرباح أو خسائر ناتجة عن استبعاد الأصل (المحتسبة بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل) في بيان الدخل الشامل عند استبعاد الأصل.

تتم مراجعة القيمة التخريبية للموجودات والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك في نهاية كل سنة مالية وتعديلها على أساس مستقبلي عند الضرورة.

موجودات غير ملموسة

تمثل الموجودات غير الملموسة تكلفة التطوير المتكبدة لإجراء تقارير المسح والبحوث للمشروعات التي تقوم بها الشركة وتدرج بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وأي انخفاض في القيمة.

يتم إدراج نفقات التطوير في أحد المشروعات كموجودات غير ملموسة عندما تستطيع الشركة إثبات:

- الجدوى الفنية لإتمام أصل غير ملموس بحيث يصبح متاحاً للاستخدام أو البيع؛
- نيتها في الإتمام وقدرتها على استخدام أو بيع الأصل؛
- كيف يحقق الأصل منافع اقتصادية مستقبلية؛
- توفر الموارد لاستكمال الأصل؛
- القدرة على قياس النفقات بصورة موثوقة منها خلال التطوير.

بعد التحقق المبدئي لمصروفات التطوير كإصل يتم تطبيق نموذج التكلفة الذي يتطلب إدراج الأصل بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة. يبدأ إطفاء الأصل عند إتمام تطوير الأصل حتى يصبح جاهزاً للاستخدام.

الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

تقوم الشركة بتاريخ كل تقارير مالية بمراجعة المبالغ المدرجة لموجوداتها غير المالية لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل على وجود انخفاض في قيمة هذه الموجودات. فإذا ما ظهر مثل ذلك الدليل، يتم تحديد المبلغ المقدر الممكن استرداده لهذا الأصل حتى يمكن تحديد مقدار خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجدت). في الحالة التي لا يمكن فيها تقدير المبلغ المسترد لأصل ما، تقوم الشركة بتقدير القيمة المستردة للوحدة المنتجة للنقد التي ينتمي إليها هذا الأصل. حينما يمكن تحديد أساس معقول وثابت للتوزيع، توزع الموجودات أيضاً على وحدات فردية منتجة للنقد أو يتم توزيعها على أصغر مجموعات من الوحدات المنتجة للنقد والتي يمكن أن يحدد لها أساس معقول وثابت للتوزيع.

2.2 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية (تتمة)

إن القيمة المستردة هي القيمة العادلة ناقصاً التكاليف اللازمة للبيع أو القيمة قيد الاستخدام، أيهما أكبر. عند تقدير القيمة قيد الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل الخصم الذي يعكس تقييم السوق الحالي للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المتعلقة بالأصل. يتم استخدام أسلوب تقييم مناسب عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع.

في حالة تقدير القيمة المستردة للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) بأقل من القيمة المدرجة له، يتم تخفيض القيمة المدرجة للأصل (الوحدة المنتجة للنقد) إلى مقدار القيمة المستردة له. يتم تحقق خسارة الانخفاض في القيمة في بيان الدخل الشامل مباشرة.

في حالة تم عكس خسارة الانخفاض في القيمة لاحقاً، يتم زيادة القيمة المدرجة للأصل (الوحدة المنتجة للنقد) إلى مقدار التقدير المعدل لقيمتها المستردة بحيث ألا تتجاوز القيمة المدرجة الزائدة تلك القيمة المدرجة التي كان سيتم تحييدها في حال عدم تحقق أي خسارة نتيجة الانخفاض في قيمة الأصل (الوحدة المنتجة للنقد) في السنوات السابقة. يتم تحقق عكس خسارة الانخفاض في القيمة في بيان الدخل الشامل مباشرة.

الأدوات المالية - التحقق وعدم التحقق والمقاصة

يتم تحقق الأصل المالي أو الالتزام المالي عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية. تتحقق كافة مشتريات ومبيعات الموجودات المالية في الأسواق المنتظمة في تاريخ المتاجرة، أي في التاريخ الذي تلتزم فيه الشركة بشراء أو بيع الأصل. إن مشتريات أو مبيعات الأسواق المنتظمة هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات ضمن نطاق زمني يتحدد بصفة عامة من خلال اللوائح أو العرف السائد في الأسواق.

يتم إلغاء تحقق أصل مالي (جزء من أصل مالي أو جزء من مجموعة من الموجودات المالية إذا كان ذلك مناسباً) في الحالات التالية:

- 1- عندما ينتهي الحق في استلام التدفقات النقدية من تلك الموجودات المالية.
- 2- عندما تحتفظ الشركة بالحق في استلام التدفقات النقدية من تلك الموجودات المالية ولكن تتحمل التزام بدفع التدفقات بالكامل دون تأخير إلى طرف ذي علاقة بموجب ترتيب "القبض والدفع"؛ أو
- 3- عندما تقوم الشركة بتحويل الحق في استلام التدفقات النقدية من تلك الموجودات المالية وعندما إما (أ) أن تقوم الشركة بتحويل كافة مخاطر ومزايا الأصل أو (ب) أن لا تقوم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الأصل ولكن فقدت السيطرة على الأصل.

عندما تقوم الشركة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الأصل أو تحويل السيطرة على الأصل، يتم تسجيل الأصل بمقدار استمرار الشركة في السيطرة على الأصل.

يتم عدم تحقق التزام مالي عندما يتم الإعفاء من الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه. عند استبدال التزام مالي حالي بأخر من نفس الممول بشروط مختلفة بشكل كبير، أو بتعديل شروط الالتزام المالي الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كاستبعاد للالتزام الأصلي وتحقق للالتزام الجديد. ويتم إدراج الفرق في القيمة الدفترية في بيان الدخل الشامل.

المقاصة

يتم إجراء مقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية وينرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط عندما يكون للشركة حق قانوني يلزم بمقاصة المبالغ المحققة وتنوي الشركة تسوية هذه المبالغ على أساس الصافي.

2.2 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

إجمالي المبلغ المستحق من (إلى) عملاء عن أعمال عقود

يمثل إجمالي المبلغ المستحق من / (إلى) عملاء عن أعمال عقود إجمالي المبلغ الصادر به فواتير المتوقع أن يتم تحصيله من عملاء عن أعمال عقود التي تم أدائها حتى تاريخه. ويتم قياسه بالتكلفة التكاليف زائداً الأرباح المسجلة حتى تاريخه ناقصاً فواتير إنجاز أعمال وأي خسائر مسجلة. تتضمن التكلفة كافة المصروفات المتعلقة بمشاريع معينة بصورة مباشرة وتوزيع المصروفات العمومية الثابتة والمتغيرة المتكبدة في أنشطة عقد الشركة استناداً إلى طاقة التشغيل المعتادة.

يتم عرض إجمالي المبلغ المستحق من عملاء عن أعمال عقود بصورة منفصلة في بيان المركز المالي ضمن الموجودات المتداولة. إذا تجاوزت الدفعات المستلمة من العملاء الإيرادات المسجلة، عند ذلك يتم عرض الفرق كإجمالي المبلغ المستحق من عملاء عن أعمال عقود في بيان المركز المالي ضمن المطلوبات المتداولة.

مدينون

ترج المبالغ المستحقة من ملاك العقود والمدينين التجاريين بالمبالغ المستحقة ناقصاً خسائر انخفاض القيمة التي تمثل مبالغ المدينين المشكوك في تحصيلها. يتم تقدير الديون المشكوك في تحصيلها عندما يعد تحصيل المبلغ بالكامل أمراً غير ممكناً. تشطب الديون المعنومة عند عدم إمكانية استردادها.

النقد والنقد المعادل

يتكون النقد والنقد المعادل، لأغراض بيان التدفقات النقدية، من النقد والارصدة لدى البنوك والودائع قصيرة الأجل، التي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ بداية الوديعة، بالصافي بعد خصم الحسابات المكشوفة لدى البنوك والودائع البنكية المجمدة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية وعدم إمكانية تحصيلها

يتم بتاريخ كل تقارير مالية إجراء تقييم لتحديد فيما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن أصل مالي محدد قد تنخفض قيمته. تنخفض قيمة أصل مالي محدد أو مجموعة أصول مالية فقط إذا ما توفر دليل موضوعي على انخفاض القيمة كنتيجة لوقوع حدث واحد أو أكثر بعد التحقق المبدئي للأصل ("حدث خسارة") ويكون لحدث الخسارة تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدره للأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية التي يمكن قياسها بصورة موثوقة منها.

إذا ما توفر هذا الدليل أو المؤشر يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل الشامل. يتحدد انخفاض القيمة كما يلي:

- (أ) بالنسبة للموجودات المدرجة بالتكلفة، فإن انخفاض القيمة يمثل الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بمعدل عائد السوق الحالي لأصل مالي مماثل.
- (ب) بالنسبة للموجودات المدرجة بالتكلفة المطفأة، فإن انخفاض القيمة يمثل الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدره المخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي.

يتم تسجيل عكس الخسائر من انخفاض القيمة المسجل في الفترة السابقة عندما يظهر مؤشر على عدم وجود خسائر انخفاض قيمة الأصل المالي أو انخفاضها ويمكن ربط الانخفاض بصورة موضوعية بحدث يقع بعد تسجيل انخفاض القيمة. يتم تسجيل عكس خسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل الشامل إلى الحد الذي لا يتجاوز معه القيمة الدفترية للموجودات تكلفته المطفأة في تاريخ العكس.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تحتسب الشركة مخصصاً لمكافأة نهاية الخدمة لموظفيها بموجب قوانين العمل في البلدان التي تعمل فيها الشركة وفقاً لسنوات الخدمة المتراكمة بتاريخ التقارير المالية. إن استحقاق هذه المكافأة يستند عادة إلى طول مدة خدمة الموظفين وإلى إتمام فترة خدمة معينة كحد أدنى.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين (تتمة)

وبالنسبة للموظفين الكويتيين، تقوم الشركة بدفع اشتراكات إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وتحتسب هذه الاشتراكات على أساس نسبة مئوية من رواتب الموظفين. إن التزامات الشركة محددة بهذه الاشتراكات والتي تسجل كمصروف عند استحقاقها.

دائنون ومصرفات مستحقة

يتم قيد المظبوطات عن مبالغ ستدفع في المستقبل لقاء بضائع أو خدمات تم تسلمها، سواء صدرت بها فواتير إلى الشركة أو لم تصدر.

العملات الأجنبية

تحتفظ الشركة بسجلاتها بدرهم الإمارات العربية المتحدة. إن المعاملات بعملات غير درهم الإمارات العربية المتحدة تسجل وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. كما تحول الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية الأخرى وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ التقارير المالية، وتدرج الفروق الناتجة من تحويل العملات الأجنبية ضمن بيان الدخل الشامل.

لقد أعدت البيانات المالية بالدينار الكويتي بتحويل المبالغ بدوهم الإمارات العربية المتحدة كالآتي:

- (1) تحول الموجودات والمطلوبات بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة.
- (2) تحول بنود بيان الدخل الشامل بأسعار الصرف التقريبية السائدة أثناء المعاملات.
- (3) تحول بنود حقوق الملكية غير صافي ربح / خسارة السنة بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة.
- (4) تدرج جميع الفروق الناتجة من تحويل العملات الأجنبية مباشرة إذا كانت جوهرية في إيرادات شاملة أخرى ضمن حقوق الملكية.

مطلوبات طارئة

لا تسجل المطلوبات الطارئة في البيانات المالية ولكن يفصح عنها ما لم يكن هناك احتمال بعيد على تدفق المصادر التي تشتمل على المنافع الاقتصادية للخارج.

2.3 التغرّات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

خلال السنة، قامت الشركة بتطبيق المعايير الجديدة والمعدلة التالية التي تسري اعتباراً من 1 يناير 2010:

تحسينات المعايير الدولية للتقارير المالية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في أبريل 2009 مجموعة من التعديلات على بعض المعايير حيث يهدف بصورة رئيسية إلى إزالة حالات عدم التوافق وتقييم التوضيحات. توجد أحكام انتقالية مستقلة لكل معيار. إن تطبيق التعديلات التالية الناتجة من تحسينات المعايير الدولية للتقارير المالية ليس له تأثير على السياسات المحاسبية والمركز والأداء المالي للشركة.

- معيار المحاسبة الدولي 1 عرض البيانات المالية
- معيار المحاسبة الدولي 17 عقود التاجير
- معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس

3 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية للشركة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات الطارئة في تاريخ البيانات المالية. إن النتائج الفعلية قد تختلف عن تلك التقديرات. إن أي فرق بين المبالغ التي يتم تحقيقها في الفترات المستقبلية والمبالغ المتوقعة سوف يتم تسجيله في بيان الدخل الشامل. قامت الشركة باستخدام أحكام وتقديرات منها - على سبيل المثال لا الحصر - فيما يلي:

انخفاض قيمة النعم المدينة

يتم عمل تقدير المبلغ الممكن تحصيله من الأرضة التجارية المدينة عندما يعد تحصيل كافة المبالغ بالكامل أمراً غير ممكناً. وبالنسبة لكل مبلغ من المبالغ الجوهرية، يتم عمل هذا التقدير على أساس إفرادي. يتم بصورة مجمعة تقييم المبالغ غير الجوهرية والتي مر تاريخ استحقاقها دون تحصيلها ويتم تطبيق مخصص لها حسب طول فترة التأخير استناداً إلى معدلات الاسترداد التاريخية.

تقييم اكتمال العقود

تتحقق الإيرادات والأرباح من العقود بالرجوع إلى مرحلة اكتمال العقد استناداً إلى المعايير الداخلية. إن تحديد نسبة الإنجاز يستند إلى مراحل التقدم الفعلية المحققة فيما يتعلق بمراحل العمل المتفق عليها مع العملاء، استناداً إلى معايير المهندسين للعمل الذي يتم القيام به.

أرباح عقود غير مكتملة

تتحقق أرباح العقود غير المكتملة فقط عندما يصل العقد إلى الحد الذي يمكن عنده تقدير الربح النهائي بدرجة معقولة، وهذا يتطلب من إدارة الشركة تحديد المستوى الذي يمكن عنده الوصول إلى تقديرات معقولة.

تقاس الإيرادات من العقود بالرجوع إلى مرحلة الإتمام للعقد استناداً إلى دراسات داخلية للأعمال المنجزة على كل عقد مطروحاً منها نسبة الإيرادات المسجلة سابقاً. وهذا يتطلب من الشركة استخدام أحكام لتقدير مرحلة إتمام كل عقد.

الأعمار الإنتاجية للأثاث والمعدات والموجودات غير الملموسة

تحدد إدارة الشركة الأعمار الإنتاجية المقدر للأثاث والمعدات والموجودات غير الملموسة لغرض احتساب الاستهلاك والإطفاء. يتحدد هذا التقدير بعد احتساب الاستخدام المتوقع للأصل أو عوامل التلف والتآكل. تراجع الإدارة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية سنوياً ويتم تعديل مصروف الاستهلاك والإطفاء المستقبلي عندما ترى الإدارة أن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

انخفاض قيمة الأثاث والمعدات والموجودات غير الملموسة

إن الانخفاض في قيمة للعقار والآلات والمعدات والموجودات غير الملموسة قد يكون له تأثير كبير على المبالغ المسجلة في البيانات المالية. وتقوم الإدارة بتقييم الانخفاض في قيمة الأثاث والمعدات والموجودات غير الملموسة متى أشارت الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا يمكن استردادها.

تشمل العوامل التي تعد عوامل هامة والتي قد تطلق مراجعة انخفاض في القيمة ما يلي:

- انخفاض كبير في القيمة السوقية أقل من تلك التي يمكن أن يتم توقعها على المدى الزمني أو الاستعمال العادي
- تغيرات كبيرة في التكنولوجيا والبيئة الرقابية.
- دليل من التدقيق الداخلي والذي يشير إلى أن الأداء الاقتصادي للأصل أسوأ أو سيكون أسوأ من المتوقع.

4 معايير صادرة ولكن لم تسري بعد

تم إصدار المعايير التالية عن مجلس معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالشركة إلا أنها ليست إلزامية ولم تطبق بعد من قبل الشركة:

معييار المحاسبة الدولي 24 الإفصاحات لطرف ذي علاقة (تعديل)

يسري المعيار المعدل على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2011. ويوضح المعيار تعريف الطرف ذي علاقة ويبسط تحديد تلك العلاقات وإزالة حالات عدم التوافق عند التطبيق. لا تتوقع الشركة أي تأثير على مركزها أو أدائها المالي.

المعييار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية: التصنيف والقياس

يعكس المعيار الدولي للتقارير المالية 9 عند إصداره المرحلة الأولى من مشروع مجلس معايير المحاسبة الدولية لاستبدال معيار المحاسبة الدولي رقم 39 ويسري على تصنيف وقياس الموجودات المالية كما هو محدد في معيار المحاسبة الدولي رقم 39. يسري المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013. يقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية في المراحل اللاحقة بمعالجة تصنيف وقياس المطلوبات المالية ومحاسبة التغطية وعدم التحقق. من المتوقع إتمام المشروع في 2011. إن تطبيق المرحلة الأولى من المعيار الدولي للتقارير المالية 9 سوف يكون له تأثير على تصنيف وقياس الموجودات المالية للشركة. سوف تقوم الشركة بتحديد التأثير فيما يتعلق بالمراحل الأخرى، عند الإصدار، لعرضها بصورة شاملة.

تحسينات للمعايير الدولية للتقارير المالية (صورت في مايو 2010)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية مجموعة من التعديلات على بعض المعايير الدولية للتقارير المالية. لم يتم تطبيق هذه التعديلات حيث إنها تسري على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد، 1 يوليو 2010 أو يناير 2011.

- المعيار الدولي للتقارير المالية 7 الأدوات المالية: الإفصاحات
- معيار المحاسبة الدولي 1 عرض البيانات المالية

سوف يتم عمل الإفصاحات الإضافية للبيانات المالية عندما تسري تلك المعايير والمراجعات والتعديلات. ومع ذلك، لا تتوقع الشركة تأثير مادي من تطبيق التعديلات على المركز أو الأداء المالي للشركة.

-5 (خسارة) ربح السنة

تدرج (خسارة) ربح السنة بعد تحميل:

2009 دينار كويتي	2010 دينار كويتي	
1,441,114	1,620,461	تكاليف موظفين متضمنة في:
184,317	150,113	تكاليف مباشرة
		مصروفات إدارية
<u>1,625,431</u>	<u>1,770,574</u>	
144,629	153,621	إيجارات - تأجير تمويلي
3,534	3,443	تكاليف مباشرة
		مصروفات إدارية
<u>148,163</u>	<u>157,064</u>	

5- (خسارة) ربح السنة

معلومات المقارنة

خلال السنة الحالية، ومن أجل عرض أفضل، قامت إدارة الشركة بإعادة تصنيف بعض التكاليف المدرجة ضمن المصروفات الإدارية كما عدلت أرصدة السنة السابقة تبعاً لذلك. لم يكن لإعادة التصنيف أي تأثير على النتائج أو حقوق الملكية الافتتاحية.

6- أاث ومعدات

المجموع دينار كويتي	سيارات دينار كويتي	اثاث وتركيبات مكتبية دينار كويتي	معدات مكتبية وأجهزة وبرامج كمبيوتر دينار كويتي	
613,951	8,126	120,535	485,290	التكلفة:
64,457	-	13,345	51,112	في 1 يناير 2010
(12,948)	(176)	(2,615)	(10,157)	الإضافات
<u>665,460</u>	<u>7,950</u>	<u>131,265</u>	<u>526,245</u>	فرق تحويل عملات أجنبية
				في 31 ديسمبر 2010
543,771	4,756	105,511	433,504	الاستهلاك:
38,110	687	8,750	28,673	في 1 يناير 2010
(11,984)	(108)	(2,340)	(9,536)	المحمل للسنة
<u>569,897</u>	<u>5,335</u>	<u>111,921</u>	<u>452,641</u>	فرق تحويل عملات أجنبية
				في 31 ديسمبر 2010
<u>95,563</u>	<u>2,615</u>	<u>19,344</u>	<u>73,604</u>	صافي القيمة الدفترية
				في 31 ديسمبر 2010
المجموع دينار كويتي	سيارات دينار كويتي	اثاث وتركيبات مكتبية دينار كويتي	معدات مكتبية وأجهزة وبرامج كمبيوتر دينار كويتي	
565,194	4,464	111,850	448,880	التكلفة:
26,506	3,487	4,281	18,738	في 1 يناير 2009
22,251	175	4,404	17,672	الإضافات
<u>613,951</u>	<u>8,126</u>	<u>120,535</u>	<u>485,290</u>	فرق تحويل عملات أجنبية
				في 31 ديسمبر 2009
486,295	4,464	94,291	387,540	الاستهلاك:
38,656	119	7,571	30,966	في 1 يناير 2009
18,820	173	3,649	14,998	المحمل للسنة
<u>543,771</u>	<u>4,756</u>	<u>105,511</u>	<u>433,504</u>	المستبعدات
				فرق تحويل عملات أجنبية
				في 31 ديسمبر 2009
<u>70,180</u>	<u>3,370</u>	<u>15,024</u>	<u>51,786</u>	صافي القيمة الدفترية
				في 31 ديسمبر 2009

6- أاثاث ومعدات (تنمة)

يتم توزيع مصروف الاستهلاك للسنة كما يلي :

2009 دينار كويتي	2010 دينار كويتي	
25,376	22,885	تكاليف مباشرة
13,280	15,225	مصروفات إدارية
<u>38,656</u>	<u>38,110</u>	

7- إجمالي المبالغ المستحقة من عملاء عن أعمال عقود

2009 دينار كويتي	2010 دينار كويتي	
147,045	364,050	تكاليف العقود حتى تاريخه زائداً الأرباح المتعلقة بها ناقصاً الخسائر المتوقعة
(133,843)	(223,344)	ناقصاً: فوائد الإنجاز زائداً الخسائر المحققة
<u>13,202</u>	<u>140,706</u>	

متضمنة في بيان المركز المالي كما يلي:

2009 دينار كويتي	2010 دينار كويتي	
25,300	140,706	موجودات متداولة
(12,098)	-	مطلوبات متداولة
<u>13,202</u>	<u>140,706</u>	

8- مدينون ومدفوعات مقدماً

2009 دينار كويتي	2010 دينار كويتي	
1,373,965	1,062,186	مدينون تجاريون
51,664	36,751	مصروفات مدفوعة مقدماً وتأمينات
99,063	80,261	مدينون آخرون
72,043	98,488	مبلغ مستحق من اطراف ذات علاقة (إيضاح 14)
<u>1,596,735</u>	<u>1,277,686</u>	

إن المدينون التجاريون بقيمة أسمية 157,138 دينار كويتي (2009: 160,623 دينار كويتي) قد انخفضت قيمتها كما في 31 ديسمبر 2010. لم تتعرض أي من الأرصدة المدينة الأخرى للانخفاض في القيمة كما في 31 ديسمبر 2010 (2009: لا شيء).

8- مدينون ومدفوعات مقدماً (تتمة)

إن الحركات في مخصص انخفاض قيمة الأرصدة المدينة هي كما يلي:

2009 دينار كويتي	2010 دينار كويتي	
128,314	160,623	في بداية السنة
107,067	70,030	المحمل خلال السنة
(78,909)	(69,728)	مبالغ مستغلة
4,151	(3,787)	فرق تحويل عملات أجنبية
160,623	157,138	في نهاية السنة

كما في 31 ديسمبر كان تقادم الأرصدة التجارية المدينة التي لم تنخفض قيمتها كما يلي:

متأخرة ولكن غير منخفضة القيمة

المجموع دينار كويتي	غير متأخرة وغير منخفضة القيمة دينار كويتي	أقل من 30 يوم دينار كويتي	60-31 يوم دينار كويتي	90-61 يوم دينار كويتي	180-91 يوم دينار كويتي	أكثر من 181 يوم دينار كويتي
2010 1,062,186	339,477	80,744	74,744	115,420	90,356	361,445
2009 1,373,965	426,065	146,707	126,328	198,143	232,817	243,905

إن الأرصدة المدينة التي لم تنخفض قيمتها من المتوقع استردادها بالكامل بناء على الخبرة السابقة. ليس من سياسة الشركة الحصول على ضمانات للمدينين.

9- النقد والنقد المعادل

لغرض بيان التدفقات النقدية ، يتكون النقد والنقد المعادل من:

2009 دينار كويتي	2010 دينار كويتي	
104,363	213,154	أرصدة لدى البنوك ونقد
349,902	334,538	ودائع قصيرة الأجل
454,265	547,692	أرصدة لدى البنوك ونقد وفقاً لبيان المركز المالي
(23,850)	(31,956)	حسابات مكشوفة لدى البنوك
430,415	515,736	ناقصاً وودائع قصيرة الأجل مجمدة
(36,484)	(32,231)	
393,931	483,505	

تمثل الودائع المجمدة قصيرة الأجل مبالغ الرهن المحددة من قبل البنوك لإصدار ضمان الأداء للعملاء نيابة عن الشركة.

إن الودائع قصيرة الأجل بمبلغ 334,538 دينار كويتي (2009: 349,902 دينار كويتي) مودعة لدى مؤسسات مالية بالدرهم الإماراتي والدولار الأمريكي والريال السعودي وهي قصيرة الأجل وتحمل معدل فائدة بنسبة 1.4٪ سنوياً (2009: 1.94 ٪ سنوياً).

10- رأس المال

2010 و 2009		الأعضاء
عدد	الحصص	
دينار كويتي		
120,000	1,500	محمد عبد المحسن الخرافي
30,000	375	سامي حفيظ رفول
<u>150,000</u>	<u>1,875</u>	

11- احتياطات

(أ) احتياطي قانوني

وفقاً لقانون الشركات التجارية وعقد تأسيس الشركة، يتم تحويل 10% من ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني، بعد تسوية الخسائر المتراكمة المرحلة. يجوز للشركة وقف هذا التحويل السنوي عندما يصل رصيد الاحتياطي القانوني إلى 50% من رأس المال المدفوع. وفقاً لقانون الشركات التجارية لم يتم إجراء أي تحويل للاحتياطي القانوني حيث تكبدت الشركة خسائر خلال السنة.

إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح لا تزيد عن 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المتراكمة بتأمين هذا الحد.

(ب) احتياطي عام

وفقاً لقانون الشركات التجارية وعقد تأسيس الشركة، قررت الشركة تحويل 10% من ربح السنة إلى الاحتياطي العام. لا توجد قيود على توزيع الاحتياطي العام. ومع ذلك، لم يتم إجراء أي تحويل للاحتياطي العام حيث تكبدت الشركة خسائر خلال السنة.

12- مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

إن الحركة في المخصص المحقق في بيان المركز المالي هي كما يلي:

2010	2009	
دينار كويتي	دينار كويتي	
633,522	559,764	المخصص في بداية السنة
104,115	84,352	المحمل خلال السنة
(38,601)	(29,979)	مكافأة نهاية الخدمة للموظفين مدفوعة
(15,288)	19,385	تعديل تحويل عملات أجنبية
<u>683,748</u>	<u>633,522</u>	في نهاية السنة

13- دائنون آخرون ومصروفات مستحقة

2010	2009	
دينار كويتي	دينار كويتي	
108,436	235,632	دائنون آخرون
260,412	206,780	مصروفات مستحقة
<u>368,848</u>	<u>442,412</u>	

14- معاملات مع أطراف ذات علاقة

تمثل الأطراف ذات علاقة الشركات الزميلة والأعضاء وموظفي الإدارة العليا للشركة وشركات يسيطرون عليها أو يمارسون عليها سيطرة مشتركة أو تأثيراً ملموساً. يتم الموافقة على سياسات تسعير وشروط هذه المعاملات من قبل إدارة الشركة.

إن المبالغ المستحقة من أطراف ذات علاقة مفصّل عنها في إيضاح 9 وهي لا تحمل فائدة وتستحق عند الطلب.

تنشأ الأرصدة القائمة في نهاية السنة في السياق الطبيعي للأعمال. بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010، لم تسجل الشركة أي انخفاض في قيمة المبالغ لدى أطراف ذات علاقة (2009: لا شيء).

المدفوعات لموظفي الإدارة العليا

إن مكافأة موظفي الإدارة العليا خلال السنة كانت كما يلي:

2010	2009
دينار كويتي	دينار كويتي
63,000	56,479

مزايا قصيرة الأجل

15- مطلوبات طارئة

كما في 31 ديسمبر 2010، كان على الشركة مطلوبات طارئة بمبلغ 34,082 دينار كويتي (2009: 36,484 دينار كويتي) تتعلق بكفالات بنكية ناتجة في سياق الأعمال الطبيعي، وليس من المتوقع أن تنتج عنها أي التزام مادي.

16- إدارة المخاطر

تكمن المخاطر في الأنشطة التي تقوم بها الشركة ولكنها تدار من خلال إجراءات التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وفقاً لحدود المخاطر وضوابط الرقابة الأخرى. إن عملية إدارة المخاطر لها أهمية كبيرة لاستمرار الشركة في تحقيق الأرباح ويتحمل كل فرد بالشركة مسؤولية التعرض للمخاطر فيما يتعلق بالمسؤوليات المنوطة به.

تتعرض الشركة بصورة رئيسية لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية. لم يتم إجراء تغييرات على أهداف وسياسات إدارة المخاطر خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و 31 ديسمبر 2009. تقوم إدارة الشركة بمراجعة واعتماد السياسات الخاصة بإدارة كل نوع من هذه المخاطر الموضحة فيما يلي:

16.1 مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر أن يعجز أحد أطراف أداة مالية عن الوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية.

تتعرض الشركة لمخاطر الائتمان على المدينين والأرصدة لدى البنوك. تسعى الشركة للحد من مخاطر الائتمان لديها فيما يتعلق بالأرصدة لدى البنوك من خلال التعامل مع بنوك جيدة السمعة فقط. وتسعى الشركة للحد من مخاطر الائتمان لديها فيما يتعلق بالعملاء من خلال التعامل فقط مع العملاء ذوي الجدارة الائتمانية ووضع حدود ائتمانية للعملاء الأفراد ومراقبة أرصدة المدينين القائمة على أساس دوري. إن الحد الأقصى للتعرض للمخاطر ينحصر في المبالغ التي تظهر في بيان المركز المالي.

إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان يمثل القيمة الدفترية المفصّل عنها في الإيضاحين 8 و 9. إن حساب أكبر 10 عملاء للشركة يمثل 33٪ (2009: 32٪) من إجمالي الأرصدة المدينة القائمة كما في تاريخ التقارير المالية.

فيما يتعلق بمخاطر الائتمان الناتجة من الموجودات المالية الأخرى للشركة بما يشتمل على الأرصدة لدى البنوك، فإن تعرض الشركة لمخاطر الائتمان ينتج عن عجز الطرف المقابل بحيث تكون أقصى درجة تعرض للمخاطر معادلة للقيمة الدفترية لهذه الأدوات.

16- إدارة المخاطر (تتمة)

16.2 مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر أن تواجه الشركة صعوبات في توفير الأموال الكافية للوفاء بالالتزامات المرتبطة بالادوات المالية.

تدير الشركة مخاطر السيولة من خلال المراقبة على أساس دوري لتوفر السيولة اللازمة للوفاء بالالتزامات المستقبلية.

تتطلب شروط الخدمات بالشركة أن يتم سداد المبالغ في غضون 30 يوماً من تاريخ البيع أو تقديم الخدمات. ويتم تسوية الذمم التجارية الدائنة عادة خلال فترة من 30 إلى 60 يوماً من تاريخ الشراء.

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق المطلوبات المالية غير المخصوصة للشركة كما في 31 ديسمبر استناداً إلى تواريخ السداد التعاقدية وأسعار الفائدة الحالية بالسوق.

31 ديسمبر 2010		
المجموع	أقل من 3 أشهر	عند الطلب
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
368,848	368,848	-
31,956	-	31,956
400,804	368,848	31,956
المجموع		

31 ديسمبر 2009		
المجموع	أقل من 3 أشهر	عند الطلب
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
442,412	442,412	-
23,850	-	23,850
466,262	442,412	23,850
المجموع		

16.3 مخاطر أسعار الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة من احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على الأرباح المستقبلية أو على القيمة العادلة للادوات المالية.

لا تتعرض الشركة لمخاطر أسعار الفائدة بصورة جوهرية حيث إن الشركة ليس لديها موجودات أو مطلوبات تحمل فائدة بمعدلات متغيرة كما في تاريخ التقارير المالية. إن الوديعة قصيرة الأجل (إيضاح 9) تحمل فائدة ثابتة ولا تتعرض لمخاطر أسعار الفائدة.

16.4 مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار تحويل العملات الأجنبية.

تقوم الشركة بإدارة مخاطر أسعار العملات الأجنبية من خلال التقييم المستمر للحركات الحالية والمتوقعة في معدل أسعار العملات الأجنبية. ترى الإدارة أن الخسائر الناتجة عن مخاطر تقلب أسعار العملات الأجنبية غير جوهرية وعليه، لا تغطي الشركة تعرضها لهذه المخاطر.

16- إدارة المخاطر (تتمة)

16.4 مخاطر العملات الأجنبية (تتمة)

إن التأثير على أرباح السنة (نتيجة التغير في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات النقدية) غير مادي. إن التأثير على حقوق الملكية كنتيجة للتغير في سعر العملات الأجنبية في ظل الاحتفاظ بثبات جميع المتغيرات الأخرى هي كما يلي:

العملة	2010		2009	
	التأثير على	حقوق الملكية	التأثير على	حقوق الملكية
	التغير في سعر	(-/+)	التغير في سعر	(-/+)
	صرف العملات	دينار كويتي	صرف العملات	دينار كويتي
	٪ (-/+)		٪ (-/+)	
ريال سعودي	5	10,104	5	27,523
ريال قطري	5	6,752	5	10,406
ليرة لبنانية	5	4,996	5	3,968

إن الحساسية لحركات أسعار العملات الأجنبية سوف تكون على أساس متماثل حيث إن الأدوات المالية التي تنشأ عنها حركات غير متماثلة ليست جوهرية.

16.5 إدارة رأس المال

إن هدف الشركة الرئيسي من إدارة رأس المال هو ضمان المحافظة على معدلات رأس المال الجيدة لدعم الأعمال التي تقوم بها وتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها الأعضاء.

تقوم الشركة بإدارة هيكل رأس المال وإجراء تعديلات عليه في ضوء تغيرات ظروف قطاع الأعمال. لم يتم إجراء أي تغيرات في الأهداف أو السياسات أو الإجراءات خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و 31 ديسمبر 2009. يتكون رأس المال من رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتفظ بها ويقدر بمبلغ 1,024,801 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2010 (2009: 1,101,784 دينار كويتي).

17- القيمة العادلة للأدوات المالية

تتكون الأدوات المالية من الموجودات والمطلوبات المالية.

تتكون الموجودات المالية من النقد والأرصدة لدى البنوك والمدينين والمبلغ المستحق من أطراف ذات علاقة. وتتكون المطلوبات المالية من الدائنين.

إن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية. بالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية السائلة أو ذات فترة استحقاق قصيرة الأجل (أقل من اثنا عشر شهراً) من المفترض أن القيمة الدفترية تعادل القيمة العادلة تقريباً.